



بيان

عقد المكتب التنفيذي للاتحاد العام للشغالين بالمغرب اجتماعه العادي يومه السبت 3 فبراير 2018 لتدارس قضايا تنظيمية وكذا الوضع العام للطبقة الشغيلة المغربية .

وبعد استعراض مجمل القضايا التي تهم أساسا غياب الحوار الاجتماعي ، وتفجير الطبقة الشغيلة والمس بالحقوق والحريات النقابية، وغلاء المعيشة وهو ما تواجهه الحكومة بصمت مطبق في غياب استراتيجيات كفيلة بالخروج من هذه الوضعية المتأزمة.

وعليه فان الاتحاد العام يسجل مايلي:

- استنكاره وإدانته للسياسات الاجتماعية التي تنهجها الحكومة والتي ستؤدي حتما إلى تفجير الشعب المغربي عامة والطبقة الشغيلة بصفة خاصة.
- إدانته للاقتطاعات المجحفة من أجور موظفي القطاع العام تنفيذا لما سمي بإصلاح التقاعد في غياب إصلاح شمولي عام وعدت الحكومة به.
- شجبه ووقوفه ضد كل المحاولات التي تمس مكتسبات الطبقة العاملة والإجهاد على حقوقها ومنها أساسا الحق في الانتماء النقابي.
- رفضه لما سمي بإصلاح صندوق المقاصة والذي انعكس سلبا على القدرة الشرائية للمواطن في غياب بدائل حقيقية.
- يعتبر الحوار الاجتماعي المتوقف أصلا هو مضيعة للوقت ولا يمكن بهذه المنهجية التوصل إلى نتائج تنعكس إيجابا على الطبقة العاملة المغربية.

وإذ يبقى المكتب التنفيذي في حال تشاور مستمر حول هذه الأوضاع المتأزمة ، فانه يدعو كافة مناضلاته ومناضليه للتحلي بروح المسؤولية وحرص الصفوف للانخراط في المحطات النضالية المقبلة.



عاشت الطبقة الشغيلة المغربية
عاش الاتحاد العام للشغالين بالمغرب